الوكيل القبض لما مر عنه بخلاف وعنه جاز فعلى الوكيل على الامر والقبض على المشتري
ولا يملك الوكيل بقبض الدين الابراء والهبة واخذ الرهن وكفالة الكفيل بخلاف
الوكيل بالبيع بحيث يملك كل ذلك وليس للوكيل بقبضه ان يأخذ مكانه عيبا
آخر لانه مبادلة ومعاقدة ولم يوكل به الوكيل بقبض الدين اذا اخذ
العروض من الغريم والوكالة لم يرض ولا باخذ العروض فللوكيل ان يرد العروض على الغريم
ويطالب بالدين خ ى الوكالة من الدين فان اصدق المديون فيه يجري على الا
فرع ولا تكفي من استرداده بعده وان كذبه او سكت لا يجوز وان صدقه بينة ايضا فان
جاء الموكل فاقر بالوكالة فقد تم وان انكر يأخذ من الغريم ويسلمه ويرجع الغريم على
مدعي الوكالة ان كان غائبا وان حاضرا لا فحضر مثله وان هلك ان هلك على مقر فلا يلزمه الا
اذا كان الغريم قال اخاف ان حضر الدين البلد يكذبه فيها وضمنه او قال مدعي الوكالة
اقبض منك على انه بريء من الدين وكذا ان كذب فيها او سكت اذا عطاه يرجع
على مدعيها فاذا استوفاه من الغريم لا يرجع على مدعيها ثانيا وان ادى الغريم ان
جحده بالله ما وكلته له ذلك وان دفع عن سكوت بحيث ان جحده الدين الا اذا عاد الى
التصديق وان كان دفع عن تكذيب لم يسعه ان جحده وان عاد الى التصديق لكذبه
رجع على الوكيل وللوكيل ان يحلفه الغريم بالجحود والسكوت بالله ما يعلم ان الدين
وكلوان حلف ثم اقر لا مر وان نكل لا يرجع على الغريم لانه اقر بان الدين ظلم
في الاخذ منه وان شاء حلف الدين بالله ما وكله وان حلف تحالفا فان نكل

رجع

رجع الوكيل على الطالب وما في الوديعة ان اصدق بعض الورثة ان كان الدين
ان اقر اراده في الدين لانه ملك ان الديون بقبضه بانفاقهما وفي الوديعة ملك الغير
فلم يقبضه بحضرته ورؤية الوكيل بالشراء كرؤية الموكل انثابا بالشراء او بامر
قبل الشراء ورأى احدهما الموكل والمرسل بنفسه بيعت للموكل خيار الرؤية لان الوكيل
قبض الرسول والوكيل بالقبض يتخصص فيتوكل بخيار الرؤية للموكل والرسول كقبضه فالتحق
الوكيل بالرؤية مقصودا ان يبيع وتاخير رؤيته كرؤية الموكل حتى لو اشترى ولم يره
فوكل رجلا فقال ان رضيت فخذه لا يجوز وان كان الموكل اعمى ولم يره الوكيل
خاصم الغريم وادى الى الغريم فقضاه بغيبة وجحده الوكيل وابت للغريم ان اخذ
الوكيل منه رجع المال ثم صح الموكل واقام الغريم بينة على القضاء فله ان يرجع
بذلك على الموكل ويأخذه منه ان كان ذلك المال قائما بعينه فهو للوكيل فيأخذه
من الوكيل وان كان ضاع فهو للوكيل وقال ابو يوسف رحمه الله للموكل فعلى الطالب
كان ان يطالبه من الطالب فقط وكذلك ان اقر الطالب بانه قد كان اخذه منه
ثم جاء ان اراد الوكيل البيع بحيث لو انكر موكله لم يسعه انكاره
فله وجهان ان اقدم حتى ان سلم العين الى رجل ثم ادعى انه وكيل بقبضه وبيعه فسلم
ان قبض فهو على الاعلام وكالة فيبرهن فيأخذ العاضد بتلبيته فيبيعه والغائب
ان يقول سيدي فلان باعه وقبض ثمنه فيقول الشتري لا اقبض البيع
ثم اقام فان نكل ولا وكالة ويجاء بالمبيع فيبرهن ويقبض فيضمنه فيبرهن الوكيل

لخادم

ورؤية الوكيل بالشراء كرؤية الموكل

Copyright © King Saud University